نوار جليل هاشم*

العوامل المعنوية لدول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" وأثرها في قياس قوَّة الدولة

تتناول هذه الدراسة العوامل المعنوية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لقياس قوتها؛ وذلك لما تحتله هذه الدول من موقع إستراتيجي، إضافةً إلى كونها قوَّةً اقتصاديةً بالنظر إلى ما تمتلكه من قدرات نفطية. ومن أهمّ أهداف هذه الدراسة الوقوف على نقاط القوة والضعف لتلك الدول، لكي يتمكن صناع القرار في الدول المذكورة من الوقوف على نقاط الضعف والقوة لتلك العوامل. ومن خلال النتائج التي توصّل إليها البحث نجد أنّ الدول تختلف عن بعضها من حيث عناصر القوة المعنوية التي تملكها. وإذا كان من الصعب إجراء تقييم دقيق لعناصر هذه القوة التي تساهم في تكوين قوَّة الدولة، مقارنةً بدولة أخرى، فإنه يمكن تأكيد أنّ قوَّة الدولة لا ترتكز على عامل واحد فقط. وبناءً على المؤشرات الواردة في البحث فقد احتلت قطر المركز الأول، تلتها الإمارات في المركز الثاني، ثمّ الكويت في المركز الثالث، فعمان في المركز الرابع، ثمّ السعودية في المركز الخامس، وأخيرًا البحرين في المركز السادس.

* باحث عراقي، ومحاضر في الجامعة المستنصرية.

المقدمة

إنّ القوة هي المحرك الدافع لمهنة إدارة البلاد، وهي القدرة على العمل في الشؤون الخارجية، وهي ضرورية لإنجاز الأشياء وتحقيق الغايات، ولتنفيذ المرء إرادته على الرّغم من المقاومة التي تترافق مع الجهد الإستراتيجي؛ لذلك ليست القوة واحدةً من أكثر العوامل أهميةً في إدارة البلاد فحسب، بل هي أيضًا إحدى المفاهيم المحورية المحيرة في النظرية السياسية[1]. وقد اختلف أساتذة العلاقات الدولية في تعريف القوة ومفهومها، فبعضهم يذهب إلى أنها القدرة على استخدام الموارد في تحقيق هدف معين، فيما يرى آخرون أنها القدرة على التأثير في الوحدات الدولية الأخرى على نحوٍ يتفق مع أهداف الدولة التي تسعى لهذا التأثير، ويرى فريق ثالث أنها تكمن في مدى إشعار الوحدات الدولية الأخرى بهذه القوة ومداها بطريقة تحقّق سياسة الردع المطلوبة تجاه الأطراف الدولية المختلفة.

وثمّة ثلاث طرائق أساسية للنظر إلى القوة: فالطريقة الأولى تكون من السيطرة على الموارد، والثانية من السيطرة على اللاعبين، والثالثة من السيطرة على النتائج. ويمكن قياس قوّة الدولة بعدة طرائق، ولكنْ هناك عاملان رئيسان للقياس، هما العوامل المادية والعوامل المعنوية، وسنتناول في دراستنا هذه العوامل المعنوية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لقياس قوتها؛ وذلك لما تحتله هذه الدول من موقع إستراتيجي، إضافةً إلى كونها قوّةً اقتصاديةً بالنظر إلى ما تمتلكه من قدرات نفطية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة العوامل المعنوية وأثرها في قياس قوّة الدولة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للوقوف على نقاط القوة والضعف لتلك الدول، من خلال دراسة مؤشرات العوامل المعنوية، لكي يتمكن صناع القرار في الدول المذكورة من الوقوف على نقاط الضعف والقوة لتلك المؤشرات.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة العوامل المعنوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تُقسَّم إلى ثلاثة أقسام؛ أوّلها القدرة السياسية وعددها ستّة مؤشرات هي: مستوى الحرّيات العامَّة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ونسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان، ومعدل كفاءة الحكومة، وتنفيذ القوانين، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان، ثانيها الأهداف الإستراتيجية، وعددها ثلاثة مؤشرات هي: عناصر القدرة السياسية، وعناصر الأهداف الإستراتيجية، وعناصر حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًّا، وثالثها القدرة الدبلوماسية، وهي من مؤشرين هما: عدد البعثات الدبلوماسية والقنصليات الخارجية للدولة، وعدد البعثات والقنصليات الداخلية للدولة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ للعوامل المادية تأثيرًا في قياس قوّة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال تحليل المؤشرات السّابقة الذِّكر. وهذا الأمر يمكّن من الإجابة عن السؤال: أيّ دولة من هذه الدول تحتل مرتبة الصدارة؟

منهجية البحث

التزم البحث منهج قياس قوّة الدولة بوصفه المنهج الملائم لفهم قدرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحليلها. ويتميز هذا المنهج بأنه يجمع بين قياس الجوانب الكمية والجوانب المعنوية بالنسبة إلى أطراف متعدّدة، ومن ثمّة فهو يسمح بقياس توازنات القوى في لحظة زمنية معينة. وتشمل العوامل المادية أربعة عناصر رئيسة هي: القدرة الاقتصادية، والقدرة الحيوية، والقدرة العسكرية، والقدرة الاتصالية. وأمّا العوامل المعنوية فهي تشمل ثلاثة عناصر رئيسة هي: الإرادة القومية والأهداف الإستراتيجية، والقدرة السياسية. وتأتي حصيلة القياس من ناتج جميع العناصر الرئيسة في كلّ العوامل المادية الأربعة، ثمّ في العوامل المعنوية على حدة، ثمّ تلي ذلك خطوة أخرى متمثلة بضرب مجموع العوامل المادية في مجموع العوامل المعنوية. وقد جرى الاعتماد في هذا البحث على

١ لمزيد من التفاصيل انظر: تيري ل. ديبل، **إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأميركي**، وليد شحادة (مترجم)، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص ٢٨٢.

قياس العوامل المعنوية فقط؛ وذلك لأهميتها أولًا وصعوبة قياسها من ناحية أخرى.

وقد اعتمدت هذه الدراسة من حيث المؤشرات دراسةً للدكتور جمال زهران، عنوانها: منهج قياس قوَّة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي، وهي من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٦[٢]. وهكذا تكون حصيلة الخطوات المنهجية ما يلي:

- يجري احتساب عدد العناصر بأرقامها المطلقة ثمّ ضبطها بعناصر أخرى؛ كنسبة الرقم المطلق إلى عامل آخر للدلالة عليه، ومثل ذلك حجم المشاركة السياسية، أو إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثمّ نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي.
- المؤشرات التي ليست لها تعابير رقمية، وبخاصة الجانب المعنوي، يمكن أن تدلّ عليها أرقام، من خلال المقارنة بين وحدات الدراسة المحصورة بين صفر ونصف درجة، أو رقم واحد صحيح أو رقم اثنين؛ وذلك حتى لا تؤثِّر في الوزن الكلي العامّ، وتقلّ نسبة التضليل أو الخطأ.

يطبق القياس في ضوء عدّة خطوات هي:

- مرحلة تصنيف المعلومات
- تجميع المؤشرات الفرعية
- استخلاص القيمة المعيارية لكلّ عنصر؛ وذلك بإعطاء نتيجة لكلّ عنصر مقارنةً بالدول الأخرى التي تكون محلّ الدراسة والنظر في إمكان ترتيبها، من خلال معادلة القيمة المعيارية والانحرافات المعيارية التالية:

وتسمح هذه الطريقة بإعطاء ترتيب داخلي للعنصر بين دول الدراسة برقم قابل للجمع والضرب، وبعد ذلك يجري طبقًا للمعادلة المأخوذ بها ما يلي:

- إعادة ترتيب القيمة المعيارية للعنصر بما يتفق وطريقة الوزن الواردة في تحكيم الخبراء؛ فالترتيب يصبح تنازليًا، بمعنى أنّ الأكبر هو الأقوى.
- يجري ضرب القيمة المعيارية لكلّ عنصر عند إعادة ترتيبه في الوزن النسبي المقابل له والمستخلص من آراء الخبراء.

٢ لمزيد من التفاصيل انظر: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي- الإسرائيلي**، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

- تصبح المعادلة المطروقة بعد الخطوات السَّابقة هي:

العوامل المعنوية = وزن القدرة السياسية + وزن الإرادة القومية + وزن القدرة الدبلوماسية.

وقد جرى تقسيم البحث، من حيث هيكلته، إلى مقدمة ومحورين؛ فالمحور الأول متعلق بمفهوم العوامل المادية، وأمّا الثاني فهو متعلق بتحليل العوامل المعنوية لدول مجلس تعاون الخليج العربي، وبعد ذلك توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات.

المحور الأول: في مفهوم العوامل المادية

تستخدم عبارة القوة بصيغ متعدّدة تبعًا لوجهات نظر الباحثين، وهم عمومًا يطلقون القوة بوصفها مرادفًا لقابلية الدولة؛ لأنهم يعتقدون أنّ مصطلح قوَّة الدولة عامّ ومتنوع، فقد نقصد بقوَّة الدولة تفوقها العسكري، أو قد تدرك هذه العبارة بمعنى أوسع لتشمل أمورًا غير عسكرية كالدبلوماسية، مثلًا، والعلاقات الدولية[٣].

وتُبنى معظم سياسات الدول الكبرى على ترسيخ مبدأ العلاقات الدولية بينها بصورة تنافسية للاستحواذ على كلّ ما تستطيع الوصول إليه من الثروات الاقتصادية محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا. ومن أجل تحقيق هذا المبدأ تتسابق الدول الكبرى على بناء جيش قوي له اليد في تحقيق متطلباتها في أيّ بقعة من العالم. وأمّا الدول الفقيرة فهي أيضًا تبني علاقاتها ببعضها على أساس التنافس، ولكن بصورة مختلفة عن الدول الكبرى، فهي تسعى لبناء قوَّة عسكرية تحافظ من خلالها على الأمن الداخلي وضمان استمرار الحكم.

وإنّ الواقع الدولي يشير إلى أنّ تأثير أيّ دولة - صغرت أو كبرت - في الدول الأخرى، أو هيئات الأمم المتحدة، أو العلاقات الدولية، أو السياسة الدولية، إنما يتحدَّد في قوَّتها الاقتصادية والعسكرية[٤]، ولكن هنالك أيضًا عناصر غير ملموسة للقوة - بمعايير القوة التقليدية - ينبغي أن تدرس تحت عنوان العوامل البشرية أو الاجتماعية أو النوعية. وهذه العناصر بعضها كامن في المجتمع، وبعضها الآخر في الحكومة، وبعضها في العلاقة بينهما، فليس ثمَّة شكّ في أنّ المجتمع ينبغي أن يتميز

٣ محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**، ط ١ (عمّان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٤٧.

٤ محمد أحمد عقلة المومني، **إستراتيجية سياسة القوة- مقومات الدولة في الجغرافية السياسية**، (إربد: دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٨)، ص ٣٣.

بحدّ أدنى من التلاحم الاجتماعي والاستقرار السياسي، إذا كان يريد أن يكون قادرًا على استخدام العناصر الحسية الملموسة لقوته لكي يعمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وإنّ البلد الذي ترهقه انقسامات عرقية أو دينية، أو عنف داخلي شديد، أو تمرُّد مسلح في أسوأ الحالات، من ناحية أخرى، سوف يعاني كثيرًا عند تطبيق قوته وتوجيه اهتمامه إلى الشؤون الخارجية. إضافةً إلى ذلك، تتأثر قوّة الأمة من دون شكّ في أوجه عدّة بشيء اسمه الشخصية الوطنية. وهذا المفهوم مبهم، وعلى الرغم من ذلك يبقى محتفظًا بفائدته في الإجابة عن السؤال: لماذا تبدو بعض البلدان متقنةً لفنّ إدارة الدولة في حين تبدو بلدان أخرى، على الرّغم من التكافؤ في الموارد، غيرَ متقنة لذلك؟

وأما نوعية الحكم والقيادة الوطنية – وهما حصيلة الشخصية الوطنية ونوع النظام السياسي للدولة – فهما أيضًا من المحددات المهمّة والرئيسة للقوة، يضاف إلى ذلك نوع العلاقة القائمة بين الحكم والمجتمع التي لها أهميتها أيضًا؛ فالدولة التي تملك رباطًا متينًا من الثقة بين القيادة ورعاياها تكون أكثر قوّةً، إذا كانت أوضاع دولة أخرى مساويةً لأوضاعها، وكان يُنظر إلى أنّ حكومتها تعوزها الكفاءة عمومًا، وكانت توصف بضعف الأمانة والصدق وغير الشرعية. ولقد لخصت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ هذا كله بقولها: "إنّ أساس قوّة الولايات المتحدة أولًا وأخيرًا موجود في الداخل، إنه في مهارات شعبنا وفي دينامية اقتصادنا ومرونة مؤسّساتنا"[٥].

لذلك هناك حاجة في دراستنا إلى مقاربة قوة الدولة باستخدام مفاهيم القوة الظاهرة والقوة الكامنة أو الخفية، وعلاقة هذه بتلك في لعبة الأمم. وإذا كانت القوة الظاهرة هي ما يلمسه الجميع على ساحة الصراع أو القتال، فإنّ القوة الكامنة هي تلك القوة الخفية الذكية التي بها يمكن لطرف ما أن يحقّق أهدافه من دون اللجوء إلى العنف أو الإكراه[٦]، ومن أمثلة ذلك أنّ هناك ٢١٥ حادثةً وقعت ما بين العامين ١٩٤٥ و١٩٧٦ جرى فيها استخدام القوات المسلحة الأميركية سياسيًّا لتحقيق المصالح الأميركية من دون اللجوء إلى القتال[٧].

٥ تيري ل. ديبل، **إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأميركي**، وليد شحادة (مترجم)، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص ٢٩٤- ٢٩٥.

٦ بيتر تايلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، عبد السلام رضوان (مترجم)، إسحق عبيد (مراجع)، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢)، ص٧٠.

٧ المصدر نفسه، ص ٧٤.

إنّ القوة المعنوية، إذن، (وتسمى أيضًا الكامنة، وغير الملموسة) هي قدرة الدولة ممثَّلةً بالحكومة على التأثير في الرأي العامّ الداخلي والخارجي لمصلحتها، أو جمع التأييد للخطوة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تقوم بها أو تخطّط للقيام بها، وهي ما يطلق عليها أحيانًا اسم القوة التنظيمية للدولة (organizational power)[٨]، وتؤدّي الحكومة دورًا متغيرًا في قوّة الدولة ولكن دورها يصعب حصره[٩]، ويمكن تقييم دورها من خلال عدّة مؤشرات؛ مثل محاربة الفساد، وتنفيذ القوانين، ومستوى كفاءة البرلمان، وغيرها. ثمّ إنّ للقوة المعنوية تأثيرًا في الرأي العام في الداخل والخارج من شأنه أن يضعف عناصر القوة الأخرى أولًا، وأن يعمل على مضاعفة التناقضات الداخلية في جسم الدولة ثانيًا[١٠].

المحور الثاني: تحليل العوامل المعنوية لدول مجلس تعاون الخليج العربي

تنقسم العوامل المعنوية إلى ثلاثة عناصر: القدرة السياسية والإرادة القومية والقدرة الدبلوماسية، وفي ما يلي تناولٌ لكلّ عنصر من هذه العناصر الثلاثة:

قياس القدرة السياسية

أمكن قياس القدرة السياسية من خلال عناصر فرعية عدّة وبعض المؤشرات الدالة عليها، وقد بلغت جميعها ستَّة عناصر ومؤشرات، وأسفر قياس قوّة الدول التي هي محلّ الدراسة باتباع كلّ الخطوات المنهجية عن ترتيب هذه القدرة وفق الجدول (١).

ويعني ذلك أنّ عمان احتلت المركز الأول بوزن ٣,٧٨٣، ثمّ الكويت في المركز الثاني بوزن ٣,٥٣٥، فالإمارات في المركز الثالث بوزن ٣,٥٢٠، ثمّ البحرين في المركز الرابع بوزن ٣,٢٤٥، وجاءت قطر في المركز الخامس بوزن ٣,٢٢١، وأخيرًا تقع السعودية في المركز السادس بوزن ١,٢٥. انظر الجدول (٢).

٨ قاسم الدويكات، **الجغرافية السياسية**، ط ١ (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١١)، ص ١٨٧.

٩ فايز محمد العيسوي، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، ط ١ (مصر: دار المعرفة الجامعية، د. ت)، ص ١٢١.

١٠ السماك، مرجع سابق، ص ٦٩.

الجدول (١)
قياس القدرة السياسية للدول المعنيَّة بالدراسة

ت	اسم الدولة	الوزن
١	عمان	٣,٧٨٣
٢	الكويت	٣,٥٣٥
٣	الإمارات	٣,٥٢٠
٤	البحرين	٣,٢٤٥
٥	قطر	٣,٢٢١
٦	السعودية	١,٢٨٥

الجدول (٢) قياس وزن عناصر القدرة السياسية

ت	عناصر القدرة السياسية	القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة * وزن العنصر					
		السعودية	الكويت	الإمارات	البحرين	عمان	قطر
١	مستوى الحرِّيات العامَّة	١,٧٨ * ٠,٢٥=٠,٤٤٥	٥ * ٠,٢٥ =١,٢٥	٤,١ * ٠,٢٥ = ١,٠٢٥	٤,٢ * ٠,٢٥=١,٠٥	٣,٣ * ٠,٢٥=٠,٨٢٥	٣,٥ * ٠,٢٥ = ٠,٨٧٥
٢	الاستقرار السياسي وغياب العنف	١,٣٩٥ * ٠,٢١=٠,٢٩٣	٢,٦٥٧ * ٠,٢١ = ٠,٥٥٨	٣,٤١٤ * ٠,٢١ = ٠,٧١٧	١,٢٩٤ * ٠,٢١=٠,٢٧٢	٣,١٦٢ * ٠,٢١ = ٠,٦٦٤	٣,٩٧٠ * ٠,٢١ = ٠,٨٣٤
٣	نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان	صفر * ٠,٢٠= صفر	٤,٥٦ * ٠,٢٠ = ٠,٩١٢	٣,٣٦ * ٠,٢٠ = ٠,٦٧٢	٤,٥٦ * ٠,٢٠ = ٠,٩١٢	٤,٠١٣ * ٠,٢٠ = ١,١٧	صفر * ٠,٢٠ = صفر
٤	معدل كفاءة الحكومة	٠,٧١٤ * ٠,١٩=٠,١٣٦	١,٣٧١ * ٠,١٩ = ٠,٢٦٠	٣,٣٤٣ * ٠,١٩ = ٠,٦٣٥	٢,٦٦٩ * ٠,١٩ = ٠,٥٠٧	٢,٦١٧ * ٠,١٩ = ٠,٤٩٧	٣,٤٥٧ * ٠,١٩ = ٠,٦٥٧
٥	تنفيذ القوانين	٢,٥٦ * ٠,١٥=٠,٣٨٤	٣,٧ * ٠,١٥ = ٠,٥٥٥	٣,١٤ * ٠,١٥ = ٠,٤٧١	٣,٤٢ * ٠,١٥ = ٠,٥١٣	٤,١٨ * ٠,١٥ = ٠,٦٢٧	٥,٧ * ٠,١٥ = ٠,٨٥٥
	المجموع	١,٢٥٨	٣,٥٣٥	٣,٥٢٠	٣,٢٥٤	٣,٧٨٣	٣,٢٢١

الجدول (٣)
قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القدرة السياسية

ت	العناصر / الدولة	مستوى الحرِّيات العامَّة (١٠٠-٠)	الاستقرار السياسي وغياب العنف (١٠٠-٠)	نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان بالنسبة إلى من لهم الحق في المشاركة	معدل كفاءة الحكومة (١٠٠-٠)	كفاء البرلمان من حيث التمثيل والمحاسبة والقوانين (١٠٠-٠)	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان سنة ٢٠١١
١	السعودية	٣,٨	٣٥	صفر	٥٢	٦٠,١	صفر
٢	الكويت	٣٢	٦٠	٥٢ سنة ٢٠١٢	٥٨	٦٥,٨	صفر
٣	الإمارات	٢٤	٧٥	٢٨ سنة ٢٠١١	٧٦	٦٣	٢٣
٤	البحرين	٢٥	٣٣	٥١ سنة ٢٠١١	٦٩,٨٥	٦٤,٤	٣
٥	عمان	١٧	٧٠	٧٦ سنة ٢٠١١	٦٩,٣٧	٦٨,٢	١
٦	قطر	١٩	٨٦	صفر	٧٧	٧٥,٨	صفر

ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية ومؤشراتها[١١] كما يلي:

مستوى الحرّيات العامّة

بقياس هذا المؤشر يتضح أنّ الكويت تحتل المركز الأول بوزن ١,٢٥، تليها البحرين بوزن ١,٠٥، ثمّ الإمارات في المركز الثالث بوزن ١,٠٢٥، فقطر في المركز الرابع بوزن ٠,٨٧٥، ثمّ عمان في المركز الخامس بوزن ٠,٨٢٥، وتأتي السعودية في المركز السادس بوزن ٠,٤٤٥. انظر الجدولين (٢) و(٣).

الاستقرار السياسي وغياب العنف

بقياس هذا العنصر يتضح أنّ قطر احتلت المركز الأول بوزن ٠,٨٣٤، تليها الإمارات في المركز الثاني بوزن ٠,٧١٧، فعمان في المركز الثالث بوزن ٠,٦٦٤، ثمّ الكويت في المركز الرابع بوزن ٠,٥٥٨، وجاءت السعودية في المركز الخامس بوزن ٠,٢٩٣، وجاءت البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٢٧٢. انظر الجدولين (٢) و(٣).

نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان

بوزن هذا العنصر يتضح أنّ عمان احتلت المركز الأول بوزن ١,١٧، فالبحرين في المركز الثاني بوزن ٠,٩١٢، ثمّ جاءت الكويت في المركز الثالث بوزن ٠,٩١٢، تلتها الإمارات في المركز الرابع بوزن ٠,٦٧٢، ثمّ السعودية وقطر في المركزين الخامس والسادس بوزن صفر، لعدم وجود انتخابات في كلا البلدين. انظر الجدولين (٢) و(٣).

معدل كفاءة الحكومة

بوزن هذا العنصر، يتضح أنّ قطر تحتل المركز الأول بوزن ٠,٦٥٧، تليها الإمارات بوزن ٠,٦٣٥، ثمّ البحرين في المركز الثالث بوزن ٠,٥٠٧، فعمان في المركز الرابع بوزن ٠,٤٩٧، وجاءت الكويت في المركز الخامس بوزن ٠,٢٦٠، وأخيرًا السعودية في المركز السادس بوزن ٠,١٣٦. انظر الجدولين (٢) و(٣).

تنفيذ القوانين

بوزن هذا العنصر يتضح أنّ قطر احتلت المركز الأول بوزن ٠,٨٥٥، ثمّ عمان في المركز الثاني بوزن ٠,٦٢٧، فالكويت في المركز الثالث بوزن ٠,٥٥٥، أمّا البحرين فجاءت في المركز الرابع بوزن ٠,٥١٣، فالإمارات في المركز الخامس بوزن ٠,٤٧١، وأخيرًا السعودية في المركز السادس بوزن ٠,٣٨٤. انظر الجدولين (٢) و(٣).

قياس الإرادة القومية

أمكن قياس عنصر الإرادة القومية من خلال ثلاثة عناصر فرعية هي: القيادة السياسية والأهداف الإستراتيجية والقاعدة العلمية، وكلّ عنصر من هذه العناصر يتضمَّن عدّة مؤشراتٍ، وقد بلغت ١٥ مؤشرًا.

وخلص قياس وزن هذا العنصر، من خلال المؤشرات التي جسدته، إلى ترتيب الدول الستّ على نحو ما يأتي في الجدول (٤).

ومن خلال هذه النتيجة يتضح ما يلي:

- تحتل قطر المركز الأول بوزن ١٨,٠٨ في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، تليها الإمارات بوزن ١٤,٨١، ثمّ الكويت في المركز الثالث بوزن ١٤,٢، والبحرين في المركز الرابع بوزن ١٣,٩٩، ثمّ عمان في المركز الخامس بوزن ١٣,٨٢، وأخيرًا السعودية في المركز السادس بوزن ١٣,٢٥.
- وإذا كانت قطر تحتل المركز الأول في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، فإنها تحتل المركز الأول في عنصر واحد فقط هو وزن القيادة السياسية، والمركز الثاني في وزن الأهداف الإستراتيجية، والمركز الخامس في وزن القاعدة العلمية.
- وتحتل الإمارات المركز الثاني في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية؛ إذ إنّها تحتل المركز الأول في عنصر واحد هو وزن الأهداف الإستراتيجية، والمركز الرابع في وزن القاعدة العلمية، وتحتل المركز الخامس في وزن القيادة السياسية.
- وتحتل الكويت المركز الثالث في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، إلا أنها تحتل المركز الثالث في وزن القاعدة العلمية، والمركز الخامس في وزن الأهداف الإستراتيجية، والمركز الرابع في وزن القيادة السياسية.
- وتحتل البحرين المركز الرابع في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية؛ إذ إنّها احتلت المركز الثاني في وزن القيادة السياسية، وجاءت في المركز الأخير في وزن الأهداف الإستراتيجية، وفي المركز الأخير أيضًا في وزن القاعدة العلمية.
- واحتلت عمان المركز الخامس في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، وقد احتلت المركز الثالث في عنصر وزن القيادة السياسية، والمركز الثاني في وزن القاعدة العلمية، وجاءت في المركز الأخير في وزن الأهداف الإستراتيجية.

---

١١ جرى أخذ المؤشرات الآتية وهي متمثلة بـ: مستوى الحريات العامة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ومعدل كفاءة الحكومة، وأخيرًا تنفيذ القوانين من التقرير السنوي: *the worldwide governance indicators 2011*، وهو موجود على الرابط:
www.govindicators.org
وما عدا هذه المؤشرات فقد تعدّدت مصادره، وقد أشرنا إلى الدولة الأضعف برقم صفر. وأمّا الدولة الأقوى فقد أشرنا إليها برقم مئة.

الجدول (٤)
قياس الإرادة القومية للدول الستّ

ت	الدولة	وزن القيادة السياسية	وزن الأهداف الإستراتيجية	وزن القاعدة العلمية	المجموع
١	قطر	٨,٣٦	٧,٦٧	٢,٠٥	١٨,٠٨
٢	الإمارات	٤,٨٩	٧,٨٢	٢,١	١٤,٨١
٣	الكويت	٥,٧٥	٥,٨٨	٢,٥٧	١٤,٢
٤	البحرين	٦,٨١	٥,٩٦	١,٢٢	١٣,٩٩
٥	عمان	٥,٨٣	٥,٣٠	٢,٦٩	١٣,٨٢
٦	السعودية	٣,٠٣	٧,٢٥	٢,٦٧	١٣,٢٥

- وجاءت السعودية في المركز الأخير في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، إلا أنها تحتل المركز الأول في وزن القاعدة العلمية، والمركز الثالث في وزن الأهداف الإستراتيجية، والمركز الأخير في وزن القيادة السياسية.
- ويمكن شرح وزن كلّ عنصر من العناصر الثلاثة ومؤشراتها الفرعية وتحليله، وفق ما يوضحه الجدول (٥) الخاص بقياس وزن عناصر الإرادة القومية، وذلك على النحو التالي:

عناصر القيادة السياسية

أمكن قياس عناصر القيادة السياسية من خلال عنصرين فرعيين هما: القدرة على تعبئة الموارد الذاتية، ودرجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب.

وبوزن هذين العنصرين إجمالًا نجد ما يلي:

- احتلت قطر المركز الأول بوزن ٨,٣٦، تليها البحرين بوزن ٦,٨١، ثمّ عمان في المركز الثالث بوزن ٥,٨٣، وفي المركز الرابع الكويت بوزن ٥,٧٥، فالإمارات في المركز الخامس بوزن ٤,٨٩، وفي المركز السادس جاءت السعودية بوزن ٣,٠٣.
- ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية للقيادة السياسية على النحو التالي:

القدرة على تعبئة الموارد الذاتية

أمكن قياس هذا العنصر من خلال مؤشرين: (جرى الاعتماد على معلومات البنك الدولي بالنسبة إلى هذين المؤشرين في ما يتعلق بالدول الستّ).

- نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد اتضح ما يلي:

- احتلت قطر المركز الأول بوزن ٦,١٦؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ١٩,٨ في المئة[١٢]، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠٠٩، ٣٩ في المئة[١٣].
- احتلت البحرين المركز الثاني بوزن ٦,٨١؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ١,٣ في المئة، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠٠٩، ٢٧ في المئة.
- احتلت عمان المركز الثالث بوزن ٥,٨٣؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ٢,٨ في المئة، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠٠٨، ٣٠ في المئة.
- احتلت الكويت المركز الرابع بوزن ٥,٧٥؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ٠,٩ في المئة، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠١١، ١٨ في المئة.
- احتلت الإمارات المركز الخامس بوزن ٤,٨٩؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي صفرًا، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠١١، ٢٥ في المئة.
- جاءت السعودية في المركز السادس بوزن ٣,٠٣؛ إذ بلغت نسبة الضرائب من الناتج المحلي ١,٣ في المئة، وبلغت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي، عام ٢٠١١، ٢٧ في المئة.

انظر الجدولين (٥) و(٦).

12 World bank group, at: www. worldbank. org.

13 Ibid.

درجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب

أمكن قياس وزن هذا العنصر من خلال مؤشرين هما:

- متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع).
- نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا.

وقد اتضح ما يلي:

- احتلت الإمارات المركز الأول بوزن ٣؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٦ سنةً[١٤]، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣٣٤١ سعرةً[١٥].
- احتلت البحرين المركز الثاني بوزن ٢,٨٩؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٦ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣٣٢١ سعرةً.
- احتلت الكويت المركز الثالث بوزن ٢,٧٢؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٧,٧ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣٢٣٩ سعرةً.
- احتلت قطر المركز الرابع بوزن ٢,٢؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٨,٢ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣١٥٠ سعرةً.
- احتلت عمان المركز الخامس بوزن ١,٧٥؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٢,٧ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣٢٤١ سعرةً.
- جاءت السعودية في المركز السادس بوزن ١,٢٩؛ إذ بلغ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع) ٧٢ سنةً، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًّا ٣١٩٥ سعرةً.

عناصر الأهداف الإستراتيجية

أمكن قياس عنصر الأهداف الإستراتيجية بثلاثة عناصر فرعية هي:

- درجة الاعتماد على الذات.
- درجة الدولة في مجال التنمية البشرية والفساد.
- درجة الانكشاف والتبعية.

وكل عنصر من هذه العناصر الفرعية الثلاثة يضمّ عدّة مؤشرات، وبوزن هذه العناصر والمؤشرات إجمالًا، نجد ما يلي:

- تحتل الإمارات المركز الأول بوزن ٧,٨٢، تليها قطر بوزن ٧,٦٧، فالسعودية في المركز الثالث بوزن ٧,٢٥، ثمّ البحرين في المركز الرابع بوزن ٥,٩٦، فالكويت في المركز الخامس بوزن ٥,٨٨، ثمّ عمان في المركز السادس بوزن ٥,٣٠.
- ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية للأهداف الإستراتيجية على النحو التالي:

درجة الاعتماد على الذات

أمكن قياس هذا العنصر بثلاثة مؤشرات هي:

- نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- صافي الميزان التجاري (الفارق بين الصادرات والواردات).
- نسبة حجم المعونات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي: جرى استبعاد هذا المؤشر لأنّ جميع الدول السَّابقة الذِّكر غنية وليس لديها أيّ معونات أجنبية.

وجرى الاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمؤشرات السَّابقة الذِّكر.

وبقياس هذا العنصر الفرعي من خلال المؤشرين يتضح ما يلي:

- احتلت السعودية المركز الأول بوزن ٣,٠٩؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ١٤٤,٢٨٠ مليار دولار[١٦]، وتتسم السعودية بارتفاع صافي الميزان التجاري بسبب تصدير البترول؛ إذ يبلغ نحو ١٨٤ مليون دولار[١٧]، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.
- احتلت قطر المركز الثاني بوزن ٣,٠٦٤؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ٤٨,٥٠١ مليار دولار، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.
- احتلت الكويت المركز الثالث بوزن ٣,٠٦٣؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ٤٤,٥١٣ مليار دولار، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.

١٤ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ٢٠١١، ص ٢٩٤، على الرابط:
http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer201118/.pdf

١٥ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١٠**، ص ٣٣، على الرابط:
http://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2010.pdf

١٦ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**، ص ٣٦٩.

١٧ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، **التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١١**، ص ٤، على الرابط:
http://www.oapecorg.org/ARPubl/ASR/ASR2011.pdf

- احتلت الإمارات المركز الرابع بوزن ٣,٠٥٩؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ٢٨,٨٦٧ مليار دولار، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.
- احتلت البحرين المركز الخامس بوزن ٣,٠٥٢؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ١,٠٥٨ مليار دولار، وأمّا نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي صفر.
- جاءت عمان في المركز السادس بوزن ١,٩٧٩؛ إذ يبلغ صافي الميزان التجاري فائضًا قدره ١٣,٦٣١ مليار دولار، ونسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٣ في المئة[١٨].

درجة الدولة في مجال التنمية البشرية والفساد وفق التقارير الدولية

أمكن قياس هذا العنصر بمؤشرين:

- ترتيب الدولة في التنمية البشرية.
- درجة مؤشر الفساد.

وبقياس هذا العنصر من خلال هذين المؤشرين يتضح ما يلي:

- احتلت قطر المركز الأول بوزن ٢,٣٣، وهي تحتل المركز ٣٧ على مستوى العالم في التنمية البشرية[١٩]، أمّا درجة مؤشر الفساد فهي تبلغ ٧,٢[٢٠]، وهي درجة إيجابية، خارج نطاق الخطر وفق حسابات المؤشر (٠- ١٠). وهي درجة إيجابية وخارج نطاق الخطر وفق حسابات المؤشر (٠- ١٠).
- احتلت الإمارات المركز الثاني بوزن ٢,٢٨، وهي تحتل المركز ٣٠ على مستوى العالم في التنمية البشرية، فيما تبلغ درجة مؤشر الفساد: ٦,٨.
- احتلت البحرين المركز الثالث بوزن ١,٦٣، وهي تحتل المركز ٤٢ على مستوى العالم في التنمية البشرية، وأمّا درجة مؤشر الفساد فهي: ٥,١.
- احتلت السعودية المركز الرابع بوزن ١,٢١، وهي تحتل المركز ٥٦ على مستوى العالم في التنمية البشرية، فيما تبلغ درجة مؤشر الفساد: ٤,٤.
- احتلت الكويت المركز الخامس بوزن ١,١٩، وهي تحتل المركز ٦٣ على مستوى العالم في التنمية البشرية، فيما تبلغ درجة مؤشر الفساد: ٤,٦.
- جاءت عمان في المركز السادس، بوزن ٠,٩٢، وهي تحتل المركز ٨٩ على مستوى العالم في التنمية البشرية، وأمّا درجة مؤشر الفساد فهي: ٤,٨.

درجة الانكشاف والتبعية

- أمكن تحديد ثلاثة مؤشرات لقياس هذا العنصر الفرعي:
- نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب.

وبقياس هذا العنصر من خلال هذه المؤشرات الثلاثة يتضح ما يلي:

- إنّ السعودية أقلّ الدول انكشافًا بوزن ٢,٩٥ [٢١]، وهي تحتل المركز الأول؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥٦ في المئة[٢٢]. ومن شأن سياسة الانفتاح الاقتصادي استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعدُّ مؤشرًا حيويًّا دالًّا على مدى ثقة المؤسّسات الدولية بقوانين التجارة في الدول الأخرى وآفاقها[٢٣].
- تحتل الإمارات المركز الثاني بوزن ٢,٤٨؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٧١ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ١,٣ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ١,٣ في المئة.
- تحتل عمان المركز الثالث بوزن ٢,٤١؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥٥ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ٥,٧٩ في المئة.
- تحتل قطر المركز الرابع بوزن ٢,٢٨؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥٦ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ٥,١ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ٠,٦٦ في المئة.
- احتلت الكويت المركز الخامس بوزن ١,٦٣؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥٣ في المئة، ونسبة

---

١٨ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**، ص ٣٩٠.

١٩ الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١١**، ص ١٣٠، على الرابط:
http://hdr.undp.org

20 *corruption perceptions index 2011*, at: www. transparency. org

٢١ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**.

٢٢ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٠**، ص ٢٧٠- ٢٩٠، على الرابط:
http://www.iaigc.net/?id=7&sid=5

٢٣ **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي**، ط ١ (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ٢٦٢-٢٦٣.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ٠,٠٦ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ٢,٣٩ في المئة.

- جاءت البحرين في المركز السادس بوزن ١,٢٧؛ إذ تبلغ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٦ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ٠,٧ في المئة، وأمّا نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب فهي صفر.

عناصر حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًا

- أمكن قياس هذا العنصر من خلال عدّة عناصر فرعية هي:
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.
- إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي.

وبوزن هذه العناصر اتضح أنّ السعودية تحتل المركز الأول بوزن ٢,٩٧، تليها عمان في المركز الثاني بوزن ٢,٦٩، فالكويت في المركز الثالث بوزن ٢,٥٧، ثمّ جاءت الإمارات في المركز الرابع بوزن ٢,١، فقطر في المركز الخامس بوزن ٢,٠٥، وأخيرًا البحرين في المركز السادس بوزن ١,٢٢.

ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية بالنسبة إلى القاعدة العلمية كما يلي:

نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي

تحتل قطر المركز الأول بوزن ٥؛ إذ بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي عام ٢٠٠٧ نحو ٠,٣٣ في المئة ومن المؤمَّل أن تصل النسبة في قطر في السنوات المقبلة إلى نحو ٢,٥ في المئة[٢٤]. وقد جرى اعتماد المصدر نفسه بالنسبة إلى بقية الدول:

- تحتل عمان المركز الثاني بوزن ٣,٥٤؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٠,١٧ في المئة.
- تحتل الكويت المركز الثالث بوزن ٢,٨٢؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٠,٠٩ في المئة.
- تحتل السعودية المركز الرابع بوزن ٢,٤٦؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٠,٠٥ في المئة.
- جاءت البحرين في المركز الخامس بوزن ٢,٣٧؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٠,٠٤ في المئة.
- جاءت الإمارات في المركز الأخير بوزن صفر، لعدم تمكننا من الحصول على أيّ معلومات متعلقة بنسبة الإنفاق على البحث العلمي.

نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع

- احتلت الإمارات المركز الأول بوزن ٥,٢٥؛ إذ تبلغ نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع ٣ في المئة[٢٥]، ومن الجدير بالذِّكر أنّ الدول تطورت في هذا المجال وأنه يمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة تقرير اليونسكو عام ٢٠١٠[٢٦].
- احتلت كلّ من السعودية والكويت وعمان المركز الثاني بوزن ٤؛ إذ تبلغ نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع ١ في المئة.
- جاءت كلّ من قطر والبحرين في المركز الأخير؛ إذ تبلغ نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع صفرًا.

إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي

- احتلت السعودية المركز الأول بوزن ١,٢؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة عام ٢٠١١ نحو ٧١٠ عملًا[٢٧]، ومن الجدير بالذِّكر أنّ الدول تطورت في هذا المجال وأنه يمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة تقرير اليونسكو عام ٢٠١٠[٢٨].
- احتلت الإمارات المركز الثاني بوزن ٠,٧٤؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًّا ٢٦٥ عملًا.
- احتلت الكويت المركز الثالث بوزن ٠,٦٩؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًّا ٢١٤ عملًا.
- احتلت عمان المركز الرابع بوزن ٠,٥٩؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًّا ١١٤ عملًا.
- احتلت قطر المركز الخامس بوزن ٠,٥٥؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًّا ٧٤ عملًا.

٢٤ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ٢٠٠٩**، المجلد ٢٩، ص ٢٨٠- ٣٤٥، على الرابط:
http://www.aoad.org/Statistical_Yearly_Book_Vol_29.pdf

25 Unesco science report 2010, *The Current Status of Science around the World*, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization , p 259.

26 World bank group, Ibid.

27 Ibid.

28 Unesco science report 2010, p 500.

- جاءت البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٥١؛ إذ بلغت الأعمال المنشورة سنويًا ٣٦ عملًا.

- وبالنظر إلى إجمالي وزن هذه العناصر، وهو لمعرفة وزن عناصر القاعدة العلمية من حيث هي خيار إستراتيجي، يتضح:

- أنّ السعودية التي احتلت المركز الأول إجمالًا، قد احتلت المركز الأول في عنصر واحد هو إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي، والمركز الثاني في عنصرين هما: نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.

- أنّ الكويت التي احتلت المركز الثاني قد تفوقت، إجمالًا، في عنصر واحد هو نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، والمركز الثاني في عنصر إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي، والمركز الثالث في عنصر نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.

- أنّ الإمارات التي احتلت المركز الثالث بفارق كبير مقارنةً بالمراكز الأولى، قد تفوقت في عنصر واحد هو نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.

ثم تتالى الدول الثلاث الأخرى في مراكز متنوعة على نحو ما يأتي في الجدول (٥).

قياس القدرة الدبلوماسية

أمكن قياس عنصر القدرة الدبلوماسية من خلال عنصرين فرعيين هما:

- حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (التمثيل الخارجي).
- حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلي).

وقد خلص قياس وزن هذا العنصر، إلى الترتيب التالي وفق الجدول (٩).

ومن خلال هذه النتيجة يتضح أنّ قطر تحتل المركز الأول بوزن ٣,٣٨، تليها السعودية في المركز الثاني بوزن ٣,٠١، ثمّ الإمارات في المركز الثالث بوزن ٢,٧١، فالكويت في المركز الرابع بوزن ٢,٦٩، وجاءت عمان في المركز الخامس بوزن ١,٣٩، ثمّ البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٢٩.

وفي ما يلي استعراض لوزن العناصر الفرعية للقدرة الدبلوماسية، كما يلي:

التمثيل الخارجي للدولة

احتلت السعودية المركز الأول بوزن ١,٤٨؛ إذ لديها ٩٣ سفارةً في الخارج[٢٩]، وتحتل قطر المركز الثاني بوزن ١,٣٤؛ إذ لديها ٨٧ سفارةً[٣٠]، ثمّ الكويت في المركز الثالث بوزن ١,٢٧؛ إذ لديها ٨٤ سفارةً في الخارج[٣١]، فالإمارات في المركز الرابع بوزن ١,١٧؛ إذ لديها ٨٠ سفارةً في الخارج[٣٢]، واحتلت عمان المركز الخامس بوزن ٠,٦٩؛ إذ يبلغ عدد سفاراتها في الخارج ٥٩ سفارةً[٣٣]، ثمّ جاءت البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٠٣؛ إذ لديها في الخارج ٣١ سفارةً فقط[٣٤]. انظر الجدولين (١٠) و(١١).

التمثيل الأجنبي لدى الدولة

بوزن هذا العنصر يتضح الآتي:

- تحتل قطر المركز الأول بوزن ٢,٠٤؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ١٢٦ داخل قطر[٣٥].
- تحتل الإمارات المركز الثاني بوزن ١,٥٤؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٩٥ بعثةً وقنصليةً[٣٦].
- تحتل السعودية المركز الثالث بوزن ١,٥٣؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٩٤ بعثةً وقنصليةً[٣٧].
- تحتل الكويت المركز الرابع بوزن ١,٤٢؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٩٤ بعثةً وقنصليةً[٣٨] في الداخل.
- تحتل عمان المركز الخامس بوزن ٠,٧٠؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٤٢ بعثةً وقنصليةً في الداخل[٣٩].

---

٢٩ **موقع وزارة الخارجية السعودية**، على الرابط:
www. mofa. gov.sa

٣٠ **موقع وزارة الخارجية القطرية**، على الرابط:
www. mofa. gov.qa

٣١ **موقع وزارة الخارجية الكويتية**، على الرابط:
www. mofa. gov.kw

٣٢ **موقع وزارة الخارجية الإماراتية**، على الرابط:
www. mofa. gov.ae

٣٣ **موقع وزارة الخارجية العمانية**، على الرابط:
www. mofa. gov.com

٣٤ **موقع وزارة الخارجية البحرينية**، على الرابط:
www. mofa. gov.bh

٣٥ **موقع وزارة الخارجية القطرية.**

٣٦ **موقع وزارة الخارجية الإماراتية.**

٣٧ **موقع وزارة الخارجية السعودية.**

٣٨ **موقع وزارة الخارجية الكويتية.**

٣٩ **موقع وزارة الخارجية العمانية.**

الجدول (٥)
قياس وزن عناصر الإرادة القومية

م	عناصر الإرادة القومية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كلّ دولة * وزن العنصر					
		السعودية	الكويت	الإمارات	البحرين	عمان	قطر
	أولًا: القيادة السياسية						
١	القدرة على تعبئة الموارد الذاتية	١,٤٧=٠,٥٤*٢,٧٢	٣,٠٣ =٠,٥٤*٥,٦٢	١,٨٩ =٠,٥٤*٣,٥	٣,٩٢ =٠,٥٤*٧,٢٦	٤,٠٨ =٠,٥٤*٧,٥٧	٦,١٦ =٠,٥٤*١١,٤٢
٢	درجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب	١,٢٩ =٠,٤٦*٢,٨١٥	٢,٧٢ =٠,٤٦*٥,٩٢٣	٣ = ٠,٤٦*٦,٥٩٩	٢,٨٩ =٠,٤٦*٦,٢٩٨	١,٧٥ =٠,٤٦*٣,٨	٢,٢ = ٠,٤٦*٤,٧٩٩
	الجملة	**٣,٠٣**	**٥,٧٥**	**٤,٨٩**	**٦,٨١**	**٥,٨٣**	**٨,٣٦**
	ثانيًا: الأهداف الإستراتيجية						
١	درجة الاعتماد على الذات البشرية والفساد	٣,٠٩ =٠,٤٠*٧,٧٢٦	٣,٠٦٣ =٠,٤٠*٧,٦٩٥	٣,٠٥٩ =٠,٤٠*٧,٦٤٨	٣,٠٥٢ =٠,٤٠*٧,٦٣	١,٩٧٩ =٠,٤٠*٤,٩٤٨	٣,٠٦٤ =٠,٤٠*٧,٦٦١
٢	درجة الدولة في مجال التنمية	١,٢١=٠,٣٥*٣,٤٦	١,١٩ =٠,٣٥*٣,٤	٢,٢٨ =٠,٣٥*٦,٥٣	١,٦٣ =٠,٣٥*٤,٦٨	٠,٩٢ =٠,٣٥*٢,٦٣	٢,٣٣ =٠,٣٥*٦,٦
٣	درجة الانكشاف والتبعية	٢,٩٥ =٠,٢٥*١١,٨٣	١,٦٣ = ٠,٢٥*٦,٥٢	٢,٤٨ =٠,٢٥*٩,٩٢	١,٢٧ =٠,٢٥*٥,٠٨	٢,٤١ =٠,٢٥*٩,٦٤	٢,٢٨ =٠,٢٥*٩,١٤
	الجملة	**٧,٢٥**		**٧,٨٢**	**٥,٩٦**	**٥,٣٠**	**٧,٦٧**
	ثالثًا: حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًّا						
١	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي	٠,٧٣٨=٠,٣٠*٢,٤٦	٠,٨٤٦ =٠,٣٠*٢,٨٢	صفر*٠,٣٠= صفر	٠,٧١١ =٠,٣٠*٢,٣٧	١,٠٦٢ =٠,٣٠*٣,٥٤	١,٥ =٠,٣٠*٥
٢	نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع	١,٠٤ =٠,٢٦*٤	١,٠٤ =٠,٢٦*٤	١,٣٦ =٠,٢٦*٥,٢٥	صفر*٠,٢٦= صفر	١,٠٤ =٠,٢٦*٤	صفر*٠,٢٦= صفر
٣	إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي	١,٢ =٠,٢٣ *٥,٢١	٠,٦٩ =٠,٢٣*٣,٠٣	٠,٧٤ =٠,٢٣* ٣,٢٥	٠,٥١ =٠,٢٣*٢,٢٤	٠,٥٩ =٠,٢٣*٢,٥٩	٠,٥٥ =٠,٢٣*٢,٤١
	الجملة	**٢,٩٧٨**	**٢,٥٧٦**	**٢,١**	**١,٢٢١**	**٢,٦٩٢**	**٢,٠٥**
	الإجمالي	**١٣,٢٥**	**١٤,٢٠**	**١٤,٨١**	**١٣,٩٩**	**١٣,٨٢**	**١٨,٠٨**

الجدول (٦)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر الإرادة القومية: القيادة السياسية

	الدولة	(١) القدرة على تعبئة الموارد الذاتية		(٢) درجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب	
		(أ) نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي (في المئة)*	(ب) نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج الإجمالي (في المئة)*	(أ) متوسط عمر المواطن أو العمر المتوقع**	(ب) نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية***
١	**السعودية**	صفر	١٩	٧٣	٣١٥٩
٢	**الكويت**	٠,٩	١٨	٧٧,٧	٣٢٣٩
٣	**الإمارات**	صفر	٢٥	٧٦	٣٣٤١
٤	**البحرين**	١,٣	٢٧	٧٦	٣٣٢١
٥	**عمان**	٢,٨	٣٠	٧٢,٧	٣٢٤١
٦	**قطر**	١٩,٨	٣٩	٧٨,٢	٣١٥٠

المصدر:

* World bank group, Ibid.

** **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**، ص ٢٩٤.

*** **أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١٠**، ص ٣٣.

الجدول (٧)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر الإرادة القومية: الأهداف الإستراتيجية

	الدولة	(١) درجة الاعتماد على الذات			(٢) درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد		(٣) درجة الانكشاف والتبعية		
		(أ) نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي (في المئة)*	(ب) صافي الميزان التجاري (مليار دولار)*	(ج) نسبة المعونات إلى الناتج المحلي (في المئة)	ترتيب الدولة في التنمية البشرية ٢٠١١**	درجة مؤشر الفساد (١-١٠)***	(أ) نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي (في المئة)*	(ب) نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي (في المئة)****	(ج) نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح (في المئة)*****
١	**السعودية**	صفر	١٤٤,٢٨٠	صفر	٥٦	٤,٧	٠,٥٦	٤,٦٦	١٩,٦٧
٢	**الكويت**	صفر	٤٤,٥١٣	صفر	٦٣	٤,٥	٠,٥٣	٠,٠٦	٢,٣٩
٣	**الإمارات**	صفر	٢٨,٨٦٧	صفر	٣٠	٦,٣	٠,٧١	١,٣	١,٣
٤	**البحرين**	صفر	١,٠٥٨	صفر	٤٢	٤,٩	٠,٦	٠,٧	صفر
٥	**عمان**	١٣	١٣,٦٣١	صفر	٨٩	٥,٣	٠,٥٥	٤,٧	٥,٦٩
٦	**قطر**	صفر	٤٨,٥٠١	صفر	٣٧	٧,٧	٠,٥٦	٥,١	٠,٦٦

المصدر:

* **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١**، ص ٣٩٠، ص ٣٦٩.

** **تقرير التنمية البشرية ٢٠١١**، ص١٣٠.

*** *corruption perceptions index 2011*, Ibid.

**** المؤسّسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٠**، ص ٢٧٠- ٢٩٠.

***** **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، ص ٢٨٠- ٣٤٥.

الجدول (٨)
قاعدة البيانات الأساسية لعناصر الإرادة القومية: حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًّا

ت	العناصر / الدولة	(١)* نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي (في المئة)	(٢)** نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع (في المئة)	(٣)** إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي
١	السعودية	٠,٠٥	١	٧١٠
٢	الكويت	٠,٠٩	١	٢١٤
٣	الإمارات	صفر	٣	٢٦٥
٤	البحرين	٠,٠٤	صفر	٣٦
٥	عمان	٠,١٧	١	١١٤
٦	قطر	٠,٣٣	صفر	٧٤

المصدر:

* *Current Status of Science around the World*, p 259.

** World bank group. Ibid.

الجدول (٩)
قياس القدرة الدبلوماسية للدول الستّ

ت	اسم الدولة	الوزن
١	قطر	٣,٣٨
٢	السعودية	٣,٠١
٣	الإمارات	٢,٧١
٤	الكويت	٢,٦٩
٥	عمان	١,٣٩
٦	البحرين	٠,٢٩

- جاءت البحرين في المركز السادس بوزن ٠,٦٢؛ إذ يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية ٣٧ بعثةً وقنصليةً في الداخل[٤٠].

ويلاحظ ممّا سبق ما يلي:

- فيما تحتل السعودية المركز الأول في حجم التمثيل الخارجي، تليها قطر في المركز الثاني، نجد أنّ قطر احتلت المركز الأول في حجم التمثيل الأجنبي، وجاءت السعودية في المركز الثالث، بفارق ضئيل مقارنةً بالإمارات التي احتلت المركز الثاني.

٤٠ موقع وزارة الخارجية البحرينية.

- جاءت كلّ من عمان والبحرين في المركزين الخامس والسادس على التوالي في حجم التمثيل الخارجي والداخلي. انظر الجدولين (١٠) و(١١).

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال ما تقدم نلاحظ أنّ قطر احتلت المركز الأول، تلتها الإمارات في المركز الثاني، ثمّ الكويت في المركز الثالث، فعمان في المركز الرابع، ثمّ السعودية في المركز الخامس، وأخيرًا البحرين في المركز السادس.

ونلاحظ كذلك أنّ هناك فرقًا كبيرًا بين صاحبة المركز الأول قطر وصاحبة المركز الأخير البحرين. ومن خلال النتائج التي توصّل إليها البحث نجد أنّ الدول تختلف عن بعضها من حيث عناصر القوة المعنوية التي تملكها. وإذا كان من الصعب إجراء تقييم دقيق لعناصر هذه القوة التي تساهم في تكوين قوّة الدولة، مقارنةً بدولة أخرى، فإنه يمكن تأكيد أنّ قوّة الدولة لا ترتكز على عامل واحد فقط؛ فلا يمكن أن ندّعيَ أنّ الاتساع الجغرافي، مثلًا، يشكّل العنصر الحاسم في قوّة الدولة. ولئن كان عدد السكان أو التطور الاقتصادي والتكنولوجي أو غير ذلك من عوامل القوة، فلا يمكن عَدُّ أيٍّ منها العاملَ الأساسي الوحيد في قوة الدولة، فهذه القوّة لا تنبني على عامل واحد فحسب، بل ترتكز على عوامل متنوعة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب مادي أو معنوي. وهناك أيضًا ما يسمى العناصر المكتسبة التي تشكّل عناصر قوة الدولة، والتي تزيد وتنقص تبعًا لمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة الاستعداد العسكري وكفاءة القيادة السياسية والروح المعنوية. فهذه العناصر، إذن، تساهم في تكوين قوّة الدولة على نحوٍ مباشر ومؤثّر.

ولا بدّ أن نشير هنا إلى أنّ تعدّد مناهج قياس قوّة الدولة، وخصوصًا ما يتعلق منها بالقوة الكامنة أو العوامل المعنوية، يعدُّ إشكاليّةً مهمّةً باتت تواجه الباحثين في هذا المجال. وعند الحديث عن دور هذه العوامل وعن التصنيف الذي احتلته قطر بموجبها، نجد أنّ هذه الدولة استطاعت أن تتجاوز عددًا من العقد الأساسية التي تعوق إمكان فاعليتها وتصاعد قوتها أو تحدّ منها؛ كالكثافة السكانية، والمساحة، والقدرة العسكرية، وإجمالي الناتج المحلي، وغيرها من معايير القوة، وأنها اعتمدت في ذلك على حيوية حركتها في محيطها الإقليمي، فضلًا عن الكفاءة الإدارية التي وظفتها في مجالها الصحيح لتتفوّق على دول الخليج الأخرى في عدّة جوانب. فقطر قد تجاوزت السعودية - على الرغم من مكانة هذه الدولة وقدراتها الهائلة وثقلها الجيوبولتيكي واقتصادها الغني - لتصبح دولةً في مقدمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث العوامل المعنوية التي ترتبط بقياس قوّة الدولة؛ وذلك من خلال الاستفادة الصحيحة من الموارد المتوافرة عبر آليات متكاملة مزجت بين الإمكانات الحقيقية والتفكير والإدراك السليم لمعطيات البيئة الإقليمية والدولية وحركة تطورها، في مرحلة تشهد صعود عناصر قوّة ناعمة بمعنى جديد تتلخص في امتلاك عناصر المناورة والسيطرة على العلاقات سيطرةً متوازنةً، إضافةً إلى التطور التكنولوجي. وهذه العوامل تستند إلى قاعدة تطور التعليم ونسبة الإنفاق عليه وعلى الأبحاث العلمية، وإلى تطوير مراكز المعلومات والتخطيط الإستراتيجي تطويرًا صحيحًا مرتكزًا على مقومات رصينة أساسها الاقتصاد القوي والاستقرار الداخلي وتطور آليات عمل مراكز صنع القرار، وكذلك الإدراك والاستجابة للتطورات المتسارعة في قطاعات المال والأعمال وغيرها.

ولا بدّ أن نشير إلى أنّ النموذج القطري أصبح حقيقةً ملموسةً ينبغي للدول الخليجية الأخرى أن تأخذه بحسبان من حيث التجربة والتطبيق؛ وذلك لأنّ هذه الدول تقع ضمن بيئة إقليمية ومكانية متشابهة، إضافةً إلى التشابه الكبير في مصادر قوتها وتشابه مصادر التهديد التي تواجهها والترابط بين علاقاتها المشتركة وبين صيغ التحالف التي تربطها.

ويلاحظ أنّ دولة قطر، على الرّغم من محدودية عناصر القوة الأساسية التي تمتلكها فقد استطاعت أن تثبت أنها كبيرة، وذلك من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نجحت في نسجها طَوال الاثنتي عشرة سنةً الماضية، ومن خلال نجاحها في ترسيخ مكانتها البارزة بين الدول المتقدمة أيضًا.

ومقارنةً بدول الخليج الأخرى بحسب البيانات التي وردت في الدراسة نجد أنّ ما وصلت إليه قطر بفضل قوتها الكامنة يجعلها تتبنى واحدةً من أكثر السياسات الخارجية ابتكارًا في المنطقة، وذلك من خلال المحافظة علي شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه. وقد رسمت قطر سياستها الخارجية ببراعة في ضوء الإدراك الواقعي لطبيعة إمكاناتها وتسخيرها بالطريقة التي تخدم توجهاتها الآنية والمستقبلية. وهكذا، حظيت قطر بشهرة إقليمية وعالمية بقدر أكبر ممّا وصلت إليه دول أكبر كالسعودية وعمان، ودول أغنى كالكويت والإمارات مثلًا.

وإنّ مخرجات تفاعل عوامل القوة الكامنة أو المعنوية التي تجاوزت قطر بموجبها دول الخليج الأخرى؛ كالقوة الاجتماعية والاقتصادية، ومستوى الثقافة والتعليم والإنفاق على تطوير مجال الصحة، والبحث العلمي، والوضع المتميز الذي أضحت تتمتع به المرأة القطرية في المجتمع، وغيرها، تبدو واضحةً جدًّا في توجه قطر إلى بناء الدولة العصرية التي تُعدُّ المحور الأساسي في المشروع الإصلاحي. والدولة العصرية هي الدولة القادرة على توفير المتطلبات اللازمة للتعامل مع متغيرات العصر الداخلية والإقليمية والعالمية السريعة والمتلاحقة بالكفاءة والفعالية اللازمة، لتحقيق أهداف المجتمع في الحرِّية والديمقراطية والتنمية والأمن والاستقرار. لذا فإنّ عملية بناء دولة عصرية تستند إلى مجموعة من المتطلبات التي تتكامل في ما بينها لتشكيل منظومة تقوم عليها هذه الدولة، وأبرز هذه المتطلبات وضْع دستور يكون القانون الأسمى في البلاد ومصدر التشريعات والأنظمة؛ فهو مقياس أساسي لرقي الدول وتقدمه

الجدول (١٠)
قياس وزن عناصر القدرة الدبلوماسية للدول محل الدراسة

ت	عناصر القدرة الدبلوماسية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كلّ دولة * وزن العنصر					
		السعودية	الكويت	الإمارات	البحرين	عمان	قطر
١	حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي)	١,٤٨ =٠,٥٠١*٢,٩٦	١,٢٧ =٠,٥٠١*٢,٥٤	١,١٧ =٠,٥٠١*٢,٣٥	٠,٠٣ =٠,٥٠١*٠,٠٦	٠,٦٩ =٠,٥٠١*١,٣٨	١,٣٤ =٠,٥٠١*٢,٦٨
٢	حجم التمثيل الدبلوماسي الأجنبي للدولة (تمثيل داخلي)	١,٥٣ =٠,٤٩٩*٣,٠٧	١,٤٢ =٠,٤٩٩*٢,٨٥	١,٥٤ =٠,٤٩٩*٣,١	٠,٦٢ =٠,٤٩٩*١,٢٦	٠,٧٠ =٠,٤٩٩*١,٤٢	٢,٠٤ =٠,٤٩٩*٤,٠٩
الإجمالي		٣,٠١	٢,٦٩	٢,٧١	٠,٢٩	١,٣٩	٣,٣٨

الجدول (١١)
قاعدة البيانات الأساسية لعنصر القدرة الدبلوماسية

ت	الدولة	عدد البعثات الدبلوماسية والقنصليات الخارجية للدولة	عدد البعثات الدبلوماسية والقنصليات الداخلية للدولة
١	السعودية	٩٣	٩٤
٢	الكويت	٨٤	٨٧
٣	الإمارات	٨٠	٩٥
٤	البحرين	٣١	٣٧
٥	عمان	٥٩	٤٢
٦	قطر	٨٧	١٢٦

المصدر:

١. موقع وزارة الخارجية السعودية.
٢. موقع وزارة الخارجية الكويتية.
٣. موقع وزارة الخارجية الإماراتية.
٤. موقع وزارة الخارجية البحرينية.
٥. موقع وزارة الخارجية العمانية.
٦. موقع وزارة الخارجية القطرية.

الجدول (١٢)
الترتيب النهائي للدول الستّ

ت	الدولة	القدرة السياسية	الإرادة القومية	القدرة الدبلوماسية	الإجمالي
١	قطر	٣,٢٢١	١٨,٠٨	٣,٣٨	٢٤,٦٨
٢	الإمارات	٣,٥٢٠	١٤,٨١	٢,٧١	٢١,٠٤
٣	الكويت	٣,٥٣٥	١٤,٢	٢,٦٩	٢٠,٤٢
٤	عمان	٣,٧٨٣	١٣,٨٢	١,٣٩	١٨,٩٩
٥	السعودية	١,٢٨٥	١٣,٢٥	٣,٠١	١٧,٥٤
٦	البحرين	٣,٢٥٤	١٣,٩٩	٠,٢٩	١٧,٥٣

ملحق (١) الوزن النسبي للمؤشرات

العوامل والعناصر والمؤشرات	الوزن النسبي
أولًا: القدرات السياسية (المؤشرات)	**١**
مستوى الحرِّيات العامَّة	٠,٢٥
الاستقرار السياسي وغياب العنف	٠,٢١
نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان	٠,٢٠
معدل كفاءة الحكومة	٠,١٩
تنفيذ القوانين	٠,١٥
ثانيًا: الإرادة القومية: العناصر الفرعية	**١**
القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية	٠,٤٤
الأهداف الإستراتيجية	٠,٢٩
حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًّا	٠,٢٧
١ – القيادة السياسية (المؤشرات)	١
القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لمصلحة المجتمع	٠,٤٥
درجة الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب	٠,٤٦
٢ – الأهداف الإستراتيجية (المؤشرات)	١
درجة الاعتماد على الذات	٠,٤٠
درجة الدولة في مجالي التنمية البشرية والفساد وفق التقارير الدولية	٠,٣٥
درجة الانكشاف والتبعية	٠,٢٥
٣ – حجم القاعدة العلمية خيارًا إستراتيجيًّا (المؤشرات)	١
نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي	٠,٣٠
نسبة الصادرات المرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع	٠,٢٦
إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي	٠,٢٣
عدد المعلمين والمهندسين لكلّ مليون من السكان	٠,٢١
ثالثًا: القدرة الدبلوماسية (المؤشرات)	**١**
حجم التمثيل الدبلوماسي الخارجي للدولة	٠,٥٠١
حجم التمثيل الدبلوماسي الداخلي للدولة	٠،٤٩٩

(جرى الاعتماد على هذه المؤشرات استنادًا إلى آراء الخبراء من أساتذة العلوم السياسية وأساتذة الاقتصاد والعسكريين والخبراء والمهتمين)